بسم الله الرحمن الرحيم

سلسلة أجوبة العالم الجليل عطاء بن خليل أبو الرشتة أمير حزب التحرير

على أسئلة رواد صفحته على الفيسبوك "فقهي"

جواب سؤال

الإجماع هو حديث لم يروه الصحابة

إلى ابو حمزه الشرباتي

السؤال:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته شيخنا الفاضل فتح الله على يديك تقبل الله طاعتكم وعجل لنا بالنصر والتمكين.

لدي سؤال بخصوص الاستدلال بإجماع الصحابة مع وجود أدلة من القرآن والسنة فورد في الشخصية الجزء الثالث أن إجماع الصحابة المعتبر إنما هو الإجماع على حكم من الأحكام بأنه حكم شرعي فهو يكشف على أن هناك دليلا شرعيا لهذا الحكم وأنهم رووا الحكم ولم يرووا الدليل. بما أن الإجماع يكشف عن دليل لم يرو فلماذا نستدل به مع وجود دليل من الكتاب والسنة؟ مثلا ورد في كتاب الأموال زكاة الغنم واجبة بالسنة وإجماع الصحابة، وكذلك ورد في النظام الاجتماعي في الطلاق والأصل في مشروعيته الكتاب والسنة وإجماع الصحابة، فلماذا نستدل بإجماع الصحابة رضوان الله عليهم مع وجود دليل من الكتاب أو من السنة؟ وجزاك الله خيرا وعذرا على طول السؤال.

الجواب:

وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، وبارك الله فيك على دعائك الطيب لنا، وإليك الجواب:

١- تعريف الإجماع: جاء في الشخصية الجزء الثالث:

(...وأما الإجماع في اصطلاح الأصوليين فهو الاتفاق على حكم واقعة من الوقائع بأنه حكم شرعي... فإجماع الصحابة المعتبر إنما هو الإجماع على حكم من الأحكام بأنه حكم شرعي، فهو يكشف عن أن هناك دليلاً شرعياً لهذا الحكم، وأنهم رووا الحكم ولم يرووا الدليل.)

٢- أي أن الصحابة علموا شيئاً من رسول الله وبدل أن ينقلوا لنا سنة رسول الله بالرواية عنه نقلوا ذلك بواسطة إجماعهم، أي قام إجماعهم مقام نقل السنة... ومن هنا جاء القول بأن إجماع الصحابة رضوان الله عليهم يكشف عن دليل أي أنه يكشف عن سنة لرسول الله لم تنقل إلينا بنصها رواية ولكن نُقِل إلينا إجماع الصحابة على حكمها... فالإجماع يقوم مقام دليل من السنة لم يرو.

٣- **وهكذا فإننا كما نستدل بآية وحديث أو حديث وحديث فكذلك نستدل بآية مع الإجماع أو بحديث مع الإجماع** لأن الإجماع هو حديث لم يروه الصحابة وإنما نقلوا الحكم كما بيَّنا أعلاه، فالإجماع هو حديث لم يُروَ.

٤- **وهناك أمر يحسن لفت النظر إليه** وهو أن نقل إجماع الصحابة على حكم من الأحكام إلى جانب أدلة أخرى من الكتاب والسنة يُقوي الحكم ويُؤكِّده، وذلك لأن الحكم الثابت بإجماع الصحابة لا يجوز أن ينسخ؛ فالإجماع حصل بعد الرسول ونسخه إنما يكون بدليل، وحيث إن الإجماع بعد وفاة الرسول ومن ثم انقطاع الوحي، فإذن لا دليل ينسخ الإجماع... ولهذا نقول إن وجود الإجماع على حكم معيَّن هو يؤكِّده ويُقوّيه لأن احتمال النسخ غير وارد.

٥- والخلاصة أن الاستدلال بحديث مع الإجماع هو كالاستدلال بحديث مع حديث، والاستدلال بأكثر من دليل، وخاصة الإجماع يقوي الحكم ويؤكده.

آمل أن يكون في هذا الجواب الكفاية والله أعلم وأحكم

أخوكم عطاء بن خليل أبو الرشتة

٠٨ ذو الحجة ١٤٤١هـ

الموافق ٢٠٢٠/٠٧/٢٩م

رابط الجواب من صفحة الأمير (حفظه الله) **على الفيسبوك:**

https://web.facebook.com/HT.AtaabuAlrashtah/posts/2697162127196461